



الألوان الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية المستدامة مع الإشارة للاقتصاد الجزائري

Economic colors and their relationship to sustainable development with reference to the Algerian economy

بوفلفل سهام

حازم حجلة سعيدة*

مخبر التنمية الذاتية والحكم الرشيد،

مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة،

جامعة قلمة، الجزائر

جامعة عنابة، الجزائر

boufelfel.sihem@univ-guelma.dz

saida.hazem@univ-annaba.dz

تاريخ النشر: 2023/04/22

تاريخ القبول: 2023/04/19

تاريخ الإرسال: 2023/02/02

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التنوع في الاقتصاد من خلال ألوانه المختلفة حيث لم يعد الاقتصاد البني هو المهيمن على اقتصادات الدول بل ظهرت عدة ألوان أخرى من الاقتصاد لكل منها خصائصها ومميزاتها كما وضحت الدراسة كيف ترتبط ألوان الاقتصاد بأهداف التنمية المستدامة مع الإسقاط على حالة الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم تسعى جاهدة إلى النهوض بعدد من الأنواع في الاقتصاد والتي تعول عليها من أجل خدمة أهدافها التنموية المستدامة على رأسها الاقتصاد الأخضر والأبيض، غير أن الاقتصاد البني لا يزال نوع الاقتصاد المهيمن فيها .

الكلمات المفتاحية: ألوان اقتصادية؛ تنمية مستدامة، استهلاك مسؤول، حس بيئي، الجزائر

Abstract :

This study aims to shed light on the diversity of the economy through its different colors, as the brown economy is no longer dominant over the countries' economies, but rather several other colors of the economy have emerged, each with its own characteristics and advantages.

The study concluded that Algeria is striving to advance a number of types of economy, on which it relies to serve its sustainable development goals, at the top of which is the green and white economy, but the brown economy remains the dominant type of economy.

Key Words: Economic colors; Sustainable development ; Responsible consumption, Environmental sense, Algeria

JEL Classification : Q01, Z00,

*مرسل المقال: حازم حجلة سعيدة Saida.hazem@univ-annaba.dz



المقدمة:

لسنوات كثيرة كان مجال الاقتصاد بعيدا كل البعد عن الألوان غير أن التغيرات العالمية في مختلف المجالات وما أسفر عنها من قضايا مرتبطة بمحاور عدة جعلت الخبراء والمنظرين يربطون بعضا من المجالات الاقتصادية بألوان معينة، فأصبح الاقتصاد يعرف بألوانه العشرة؛ حيث نميز بين الاقتصاد الأسود والأبيض والأحمر والرمادي والبني والأخضر وكذلك الاقتصاد الأزرق والأصفر والبرتقالي والبنفسجي، ومع تعدد الألوان تتعدد المجالات والمبادئ.

إن أهداف التنمية المستدامة والبالغ عدد سبعة عشر هدفا ترتبط ارتباطا وثقيا بالاقتصاد أو بالأحرى بالألوان الاقتصادية، ففي السنوات الأخيرة، وخدمة للاستدامة تعالت الأصوات التي تطالب بالاستعاضة عن الاقتصاد البني الذي يعتمد في جوهره على الوقود الأحفوري والذي يُعد أحد أسباب التغير المناخي الرئيسية في العالم وما يرتبط بهذا التغير من نتائج خطيرة على كوكب الأرض بالإضافة إلى الكثير من المفزات السلبية مثل زيادة تلوث المياه والهواء وتحديد الحياة البحرية والبرية بكافة أطوارها وهو بدوره ما يشكل خطرا على الحياة، هذا الاستغناء عن مثل هذا النوع من الاقتصاد سيكون في صالح تشجيع ألوان أخرى منه مثل الاقتصاد الأخضر والذي يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الأيكولوجية للموارد، بالإضافة إلى ألوان أخرى مثل الأزرق والأبيض والأصفر. ومجمل القول أن الألوان الاقتصادية تختلف ما بين تلك التي لها آثار إيجابية على أهداف التنمية المستدامة، ومنها ما هو له آثار سلبية ووخيمة على أهداف التنمية المستدامة.

إشكالية الدراسة: إن العرض السابق يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

كيف ترتبط أهداف التنمية المستدامة بالألوان الاقتصادية وما موقع الجزائر من ذلك؟

وتنبثق من هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية نوجزها في النقاط التالية:

- ماهية الألوان الاقتصادية؟ وما هو سبب ظهور كل لون اقتصادي؟
- كيف تساعد الألوان الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- ماهي الجهود والسياسات المبذولة في الجزائر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الألوان الاقتصادية التي ركزت عليها الجزائر

فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: تهتم الجزائر بغيرها من الدول بالألوان الاقتصادية خدمة لأهداف التنمية المستدامة

منهج الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة وبغية تحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض أهم ألوان الاقتصاد الموجودة على الساحة العالمية وكذا عرض أهداف التنمية المستدامة ومحاولة الجمع بين كل من أهداف التنمية المستدامة وألوان الاقتصاد المختلفة، أيضا فقد قمنا بتحليل التوجهات التي تقوم بها الجزائر في إطار تبني عدة ألوان من الاقتصاد من الاقتصاد الأخضر والأزرق وكذا سياساتها في التخلي عن الاقتصاد البني والتخفيف من وطأة الاقتصاد الرمادي.



I. الإطار الفكري لألوان الاقتصاد:

تختلف ألوان الاقتصاد باختلاف طبيعة النشاط وطرق العمل وكذا المخرجات، فالتطور التكنولوجي والتقدم العلمي وزيادة الوعي البيئي أدى إلى ظهور مجالات اقتصادية جديدة لم تكن معروفة في الأزمنة الماضية على غرار الاقتصاد البنفسجي والأبيض، وفيما يلي أهم ألوان الاقتصاد.

1. الاقتصاد البني:

الاقتصاد البني هو الاقتصاد الذي يعتمد فيه النمو الاقتصادي إلى حد كبير على أشكال النشاط المدمرة بيئياً حيث يركز هذا النوع من النظام الاقتصادي على النمو والتنمية بغض النظر عن الخسائر البيئية، وخاصة الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز ترتبط شركات النفط الكبرى (Exxon Mobil و Shell و BP و Gazprom و Petrobras وغيرها) بالإضافة إلى مجموعة واسعة من الشركات التي تساعد في استخراج الوقود الأحفوري وتكريره ونقله، هذا النوع من الاقتصاد مسؤول عن المستويات الهائلة للاحتباس العالمي التي تسبب غازات الدفيئة (معظمها الكربون والميثان) في غلافنا الجوي. يعد تلوث الهواء والماء من السمات المميزة لهذا النوع من الاقتصاد مثل مجموعة من الآثار الضارة على التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى كونه المحرك الرئيسي لتغير المناخ يتسبب الوقود الأحفوري في وفاة الملايين سنوياً ونشدد هنا أن للاقتصاد البني مطالب على البيئة تتجاوز القدرة الاستيعابية للأرض ويشجع الاستغلال غير المقيد للموارد المحدودة (Matthews, Environmental Implications of Three Types of Economies: Brown, Blue and Green, 2022)، ويعد تلوث الماء والهواء من السمات المميزة للاقتصاد البني (المعتر باله عوض، 2022، صفحة 42):

- ساهم تلوث الهواء عام 2017 بما يقارب من 5 مليون حالة وفاة، أي ما يقارب حالة وفاة واحدة من بين كل 10 وفيات.
- يتم إلقاء 14 مليار رطل من بلاستيك في المحيط كل عام مما يساهم في وفاة 1,5 مليون طفل،
- تسمم الحياة البحرية بسبب إلقاء مياه الصرف الغير معالجة تصل إلى 1,2 تريليون جالون.

2. الاقتصاد الأحمر:

هو الاقتصاد الذي تسيطر فيه الدولة على معظم وسائل الإنتاج والتوزيع (جيلالي، 2022، صفحة 394)، وهو نتيجة ثانوية للفوردية (سميت على اسم هنري فورد)، والتي تفضل الإنتاج الضخم وتعتبر الموارد البيئية غير محدودة ببساطة، الاقتصاد الأحمر هو نموذج عمل خطي لأخذ الموارد وإنتاج النفايات، يعتمد العمل الأساسي على تكاليف الإنتاج المنخفضة التي تعتمد على اقتصاد معولم، لا تتوافق الاهتمامات الاجتماعية أو البيئية مع العمل، وإحدى آثار العولمة هي عملية التسليم، والتي تتوافق مع اتجاه يحدث على مدى عدة سنوات ويؤدي إلى حرب الأسعار التي تدمر الهوامش والأرباح، حيث أنه من الواضح أن الاقتصاد الأحمر يأتي من مدرسة فكرية عفا عليها الزمن لم يتم فيها إيلاء الكثير من الاهتمام، إن وجدت على الإطلاق، نعلم جميعاً أن هذا غير مستدام تماماً، ولا يزال البشر اختراعيين ويريدون السيطرة، ومع ذلك، لا يمكن التعامل مع الطلب المتزايد على المياه والغذاء والطاقة كمسائل منفصلة لأن



التغيرات التي تحدث في أحد هذه الموارد تؤثر أيضاً على الموارد الأخرى (DIF, 2020)، حيث أنه من الانتقادات الموجهة لهذا اللون من الاقتصاد هو إدارة النشاط الاقتصادي عن طريق التخطيط المركزي بالإضافة إلى غياب المنافسة تماماً، فيختفي دافع التطوير والمنافسة. (جيلالي، 2022، صفحة 394)، كما يعرف الاقتصاد الأحمر بالاقتصاد الشيوعي.

3. الاقتصاد الأسود:

يرتبط الاقتصاد الأسود بمفهوم السوق السوداء حيث يتكون الاقتصاد الأسود من مجموعة من الأسواق السوداء المختلفة في الاقتصاد، فهو كل نشاط اقتصادي في اقتصاد معين يحدث في الخارج أو ينتهك القوانين والأنظمة السائدة في المجتمع حيث أنه غالباً ما يكون النشاط في الاقتصاد الأسود غير قانوني، وعادة ما يكون غير خاضع للضريبة، ونادراً ما يتم تسجيله بواسطة الإحصاءات الاقتصادية الرسمية، فكون أنشطته لا تتم وفق معاملات السوق الرسمية على الإطلاق فإنه من الصعب جداً تقديره (The Investopedia Team, 2021)، ونضيف أيضاً أن الاقتصاد الأسود يشمل الأنشطة غير المشروعة مثل تجارة الأسلحة والاتجار في المواد المخدرة والسرقة والنصب والرشوة والاختلاس.

4. الاقتصاد الأبيض:

إن الاقتصاد الأبيض هو النظام الذي يحيط بصناعة تكنولوجيا المعلومات بمعناها الواسع (جيلالي، 2022، صفحة 394)، ويتركز هذا الاقتصاد على الاقتصاد الرقمي وكيف غيرت الأعمال والتجارة للشركات الناشئة ورواد الأعمال عبر الرقمية، وتشير الدراسات التي عرضها المؤشر الاقتصادي Gross Value Added إلى مدى تطور هذا الاقتصاد في السنوات الأخيرة حيث أنه وفي المملكة المتحدة بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي قيمة 8.7 % سنة 2013 لتصل إلى 13.3 % سنة 2016 ونشير أيضاً أن مساهمة الاقتصاد الأبيض بلغ 14.4 % من إجمالي القيمة المضافة في المملكة المتحدة وذلك سنة 2018 وعليه فإن الاقتصاد الأبيض كان أكثر أهمية من القطاعات التقليدية، كما ساهم الاقتصاد الأبيض في تحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي الإيطالي بنسبة 10.7 % فضلاً عن كونه يوفر 2.4 مليون وظيفة سنوياً أي أنه يمثل 10% من القوى العاملة في إيطاليا (محمد، بلا تاريخ). ويعتبر الاقتصاد الأبيض هو قبلة الراغبين للعمل في إطار المؤسسات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة وأن العالم خلال العشرين سنة القادمة وما بعدها سوف يتحول إلى هذا الاتجاه، وسوف يتراجع دور الاقتصادات التقليدية بل إن الاقتصاد الأبيض سوف يكون المحور لتطوير الاقتصادات الأخرى، فهو المحرك للميزة التنافسية وقدرة الدولة على المنافسة والسيطرة على حصة سوقية مهمة، وسيكون للدول التي تمتلك هذا النوع من الاقتصاد والمهتمة برأس المال الفكري وتطوير التعليم وتعظيم وزيادة الانفاق على البحث العلمي مكانة كبيرة على الساحة الدولية (عبد الرحيم، بلا تاريخ).

5. الاقتصاد الرمادي:

يعتبر الاقتصاد الرمادي هو الاقتصاد غير الرسمي الذي يعرف بأنه جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات والتي لا تدرج في الإحصائيات الرسمية، أي لا تعرف الأجهزة الحكومية قيمتها الفعلية، ولا تدخل في



حسابات الناتج القومي، ولا يتم تحصيل ضرائب عنها، ولا يخضع العاملون فيها لأي نظام ضمان اجتماعي، ويرجع مفهوم الاقتصاد الرمادي إلى العالم البريطاني آرثر لويس، والذي وضعه في نموذج التنمية الاقتصادية، والذي يستخدم لوصف فرص العمل أو توليد سبل العيش داخل العالم النامي أساسا، وتم إستخدامه لوصف نوع من العمل الذي كان ينظر إليه على أنه يقع خارج القطاع الصناعي الحديث. (جمال شوقي، 2020، صفحة 15). ومن المعروف أيضا أن الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الرمادي هو عبارة عن مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات والوظائف والعاملين الذين لا تنظمهم الدولة أو تحميهم، وتظهر ملامح الاقتصاد الرمادي في العمل الحر في المؤسسات الصغيرة غير المسجلة، وقد تم توسيعه ليشمل العمل بأجر في الوظائف غير المحمية، فهو إذا جزء من الاقتصاد لا يخضع للضرائب ولا يخضع للمراقبة من قبل أي شكل من أشكال الحكومة. على عكس الاقتصاد الرسمي، لا يتم تضمين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الناتج الوطني الإجمالي (GNP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) لبلد ما.

6. الاقتصاد الأخضر:

كانت بداية النظر نحو الاقتصاد الأخضر بإعتباره نشاط اقتصادي صديق للبيئة وإحدى سبل تحقيق التنمية المستدامة بقمة الأرض (ريو دي جانيرو 1992) (التجاني و عجيلة ، 2019، صفحة 3)، و يُعرّف الاقتصاد الأخضر بأنه الاقتصاد منخفض الكربون ، ويوصف بكونه فعالا من حيث الموارد وشاملا اجتماعيا حيث يكون النمو في التوظيف والدخل مدفوعا بالاستثمار العام والخاص في الأنشطة الاقتصادية والبنية التحتية والأصول التي تسمح بتقليل انبعاثات الكربون والتلوث ، وتعزيز كفاءة الطاقة والموارد ، ومنع فقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي (unep.org.s.d.) وعليه فإنه و من خلال الاقتصاد الأخضر تهدف الدول إلى خلق بيئة عمل صحية وكذا تعزيز رفاهية الجميع من خلال تشجيع استخدام تقنيات وممارسات منخفضة الكربون، واستخدام التقنيات التي تعتمد على الطاقة النظيفة والمتجددة. حيث يعد الانتقال إلى أعمال الاقتصاد الأخضر ضروريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. في حين أن تحقيق اقتصاد أخضر من خلال عدة مداخل مثل إزالة الكربون يستغرق وقتا طويلا ويتطلب إنفاقا رأسماليا معتبرا، إلا أن الشركات نفسها تنظر إليه بشكل متزايد على أنه يخلق فرصا تجارية من خلال الابتكار الذي يعتبر المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي ونشير هنا أن McKinsey تقدر أن فرص الأعمال التجارية للاقتصاد الأخضر يمكن أن تولد ما بين 9 تريليون دولار و 12 تريليون دولار من الإيرادات الجديدة بحلول عام 2030 في قطاعات تشمل النقل والطاقة والهيدروجين.

7. الاقتصاد البنفسجي:

ظهر مصطلح الاقتصاد البنفسجي لأول مرة علنا في فرنسا في 19 مايو 2011 ، بمبادرة من الجمعية ، Diversum ، في بيان نُشر على Le Monde.fr ، أين وصف اللون البنفسجي بأنه لون الإبداع والخيال في حين عرف الاقتصاد البنفسجي بأنه يمثل حصة الأنشطة البشرية التي تساهم في تحسين هذه البصمة ، من أجل تعزيز الثراء الثقافي والتنوع فهو اقتصاد شامل، وهو غير مادي بشكل أساسي، ويستهلك القليل من الموارد الطبيعية (lemonde.fr) (2011)، فالاقتصاد البنفسجي هو اقتصاد ابداعي غير مادي، يخلق توليفة حقيقة بين كل من الثقافة والاقتصاد،



يهدف إلى الرقي بالمجتمع من خلال الدفع بعجلة التنمية المستدامة في ظل احترام ونشر ثقافات الشعوب. (بن الحاج جلول و بن حراث براهمي ، 2020، صفحة 175)، وبالتالي يسعى إلى دمج المكونات الثقافية في عملياتها، إنتاجها وطريقة تنظيمها فينعكس على البيئة الثقافية وينتج ما يسمى بثراء التنوع الثقافي كما يسعى إلى تحقيق تطور ثقافي وأخلاقي مستدام (جيلالي ، 2022، صفحة 397). ويجد البعض أن الاقتصاد البنفسجي هو اقتصاد يدمج البصمة الثقافية في أسلوب النظر للعالم، فهو مؤشر على مدى تباين الجوانب الثقافية كما ويدمج البعد الأخلاقي الذي يعتبر كأحد أسس النمو الاقتصادي الجديد القائم على الثقافة.

8. الاقتصاد الذهبي (الأصفر):

يعتمد الاقتصاد الذهبي أو الشمس المشرقة على الطاقة غير الأحفورية (طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، المياه، طاقة الكتلة الحيوية، الطاقة الحرارية الأرضية، الطاقة البحرية، إلخ) كمصدر أساسي للطاقة، لتشجيع توزيع المرافق، لتحسين هيكل الطاقة، ويمكن تعريف الاقتصاد الأصفر بأنه الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الطاقة الشمسية وكيفية الاستفادة منها لتحقيق التنمية المستدامة، لكونها تمثل المصدر الرئيس لمعظم مصادر الطاقة، كما إنها مصدر مجاني وغير محدود للطاقة، علاوة على أنها طاقة مأمونة المصدر ويمكن وصولها إلى المناطق النائية التي لا يمكن لأي مصدر آخر من مصادر الطاقة الأخرى الوصول إليه، ولا يمكن احتكارها والسيطرة عليها كالفوقد الأحفوري وعدم مساهمتها بأي شكل من الأشكال في حدوث التلوث البيئي، وذلك بهدف الحفاظ على حق الأجيال الحالية والقادمة في مجالات الطاقة غير المتجددة كالفحم، والبترو، والغاز الطبيعي، وجعل فترة الاستفادة من هذه الثروات طويلة الأمد وبطريقة مستدامة. (سعيد حسن شوقي ، 2020، صفحة 283)

9. الاقتصاد الفضي:

الاقتصاد الفضي هو نظام يشمل إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات التي تهدف إلى استخدام الإمكانيات الشرائية للمسنين وكبار السن وتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية والمعيشية والصحية، وخلال العقود الثلاثة القادمة، سيكون العصر الفضي (+60) حقيقة واقعة لما يقرب من ربع سكان العالم. وهو ما يجعل من المطلوب التفكير الجدي لخلق بيئة داعمة لهذا القطاع المتنامي بسرعة (الجمعية المصرية للتأمين التعاوني ، 2017). ويتباين الاقتصاد الفضي عن غيره من الاقتصادات، لأنه بسبب اعتماده على كبار السن كشرط لاستمراره، فإنه سيسعى لتلبية احتياجاتهم، من تأمين وطبابة وأدوات تساعد على النجاح في عملهم. وساعد التطور التكنولوجي على تحقيق ذلك، فتقنية الجيل الخامس ساهمت، بصورة كبيرة، في تعزيز حضور الذكاء الاصطناعي الذي يسهل من الإدارة الذكية للمدن، وتوظيف التطبيقات الإلكترونية في تسهيل الرعاية الصحية اللازمة لهؤلاء وتأمينها. فكبار السن عادة يمتلكون المال، ويحتاجون إلى الخدمات التي ستحقق أرباحاً كبيرة لمن يتمكن من تقديمها إليهم (الشاهر ، 2022) كما يتطلب هذا الاقتصاد استراتيجيات لمواجهة التحديات الجديدة المتعلقة بشيخوخة السكان، لا سيما فيما يتعلق بالخدمات التكنولوجية للرعاية والمراقبة الصحية مثل المساعدة الروبوتية، والتنقل الكهربائي، أو الرياضة الصحية، بما في ذلك السياحة الصحية والرعاية الخضر.



10. الاقتصاد الأزرق: ترجع أصل هذه الكلمة إلى الاقتصادي البلجيكي غونتر باولي الذي ألف كتابا تحت عنوان "الاقتصاد الأزرق: عشر سنوات، مائة إختراع واكتشاف، ومائة مليون فرصة عمل" والمنشور عام 2010، والمؤلف رجل أعمال متجدد، وبني ثروة هائلة من عمليات الاقتصاد الأزرق، وهو يؤكد على صون الإدارة المستدامة للموارد المائية، استنادا إلى فرضية أن النظم الإيكولوجية السليمة للمحيطات هي أكثر إنتاجية وهي واجبة من أجل استدامة الاقتصادات القائمة على المحيطات، ويشمل الاقتصاد الأزرق الكثير من الأمور من بينها الصيد، النقل للركاب والبضائع، استخراج النفط والغاز من أعماق المحيطات والبحار (غربي يسين و محمدي، 2019، صفحة 8). كما أن المفوضية الأوروبية والتي إعتمدت الاقتصاد الأزرق ليشمل بلدانا نامية أخرى في جميع أنحاء العالم، والذي اعتبرته الاقتصاد البحري أو اقتصاد البحر وعرفته على أنه يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالمحيطات والبحار والسواحل (مسكين و زرقوط، 2019، صفحة 4). إن مفهوم الاقتصاد الأزرق يعني التصنيع المستدام للمحيطات لصالح الجميع، أي أنه يعني التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والتجارية والتشريعية والتنظيمية، والنظام الداعم (البيئة الإيكولوجية)، والمجتمعات المعتمدة عليه (جبران و قلال، 2018، صفحة 152).

11. الاقتصاد البرتقالي: إن الاقتصاد البرتقالي هو مصطلح صاغه فيليبي بويتراجو ريس تريو وإيفان دوكي ماركيز، مؤلفا كتاب (الاقتصاد البرتقالي فرصة لا حصر لها سنة 2013)، ويشير هذا النوع من الاقتصاد إلى مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تجمع بين الموهبة والابداع والتكنولوجيا والثقافة، بمعنى آخر تحويل الأفكار إلى سلع وخدمات ثقافية، والتي من المتوقع أن تكون بمثابة محرك جديد للنمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي، حيث يتم جميع فئات عريضة في الاقتصاد البرتقالي تجمع بين الالتزام الإبداعي، وهي الفنون والتراث والصناعات الإبداعية والابداعات الوظيفية، ويمثل الاقتصاد البرتقالي حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا الجنوبية، وذلك بقيمة تقدر بـ 124 مليار دولار أمريكي، كما توفر أيضا فرص عمل للمليون شخص في قطاعات الأفلام والتلفزيون والموسيقى والكتب، كما شمل أيضا قطاعات الأزياء والتصميم والحرف اليدوية والهندسة المعمارية والإعلان وتطوير البرمجيات، ويضيف البعض إليها مجالي السياحة والرياضة. (عادل زيدان، 2022، صفحة 7). ويعتبر الاقتصاد البرتقالي القطاع الاقتصادي الثالث إلى جانب القطاع العام والقطاع الخاص، فيمثل هذا الاقتصاد في تونس أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما مثلا في فرنسا يساهم 10% في خلق وظائف جديدة، أما في الدول الاسكندنافية فهو يساهم في بخلق ربع مناسب شغل جديدة سنويا في تلك الدول (بلبشير ، غزيبان، و بلبشير ، 2020، صفحة 237).

II. التكامل بين أهداف التنمية المستدامة وألوان الاقتصاد

1. أهداف التنمية المستدامة: إن الاستدامة هي نموذج للتفكير حول المستقبل الاقتصادي الذي يضع في الحسبان الاعتبارات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية في إطار السعي للتنمية وتحسين جودة الحياة، وتاريخيا فإن مفهوم التنمية المستدامة (SD) ظهر في سياق الاهتمامات البيئية كما شوهد من خلال الظهور الأول للمصطلح في الميثاق العالمي للطبيعة تم تناول هذه المخاوف في مستقبلنا المشترك، ومزيد من التفصيل في 40 فصلاً من الأجندة 21 لقمة الأرض في عام 1992 قد يُنظر إلى ذلك على أنه محاولة ناجحة للتوفيق بين النموذجين المتناقضين على ما يبدو: النمو



الاقتصادي الدائم والحماية الفعالة للبيئة والموارد الطبيعية ، وهو ما تم الكشف عنه بقوة في حدود النمو بعد ذلك، انعقدت القمة العالمية، وأكد التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن في عام 1995 ، دور SD الرئيسي في تأمين التنمية الاجتماعية العالمية بشكل فعال أضاف "الركيزة الثالثة" للتعريف الحالي للتطوير الاستراتيجي الذي أقرته مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج في 2002 ، والعديد من البيانات والوثائق اللاحقة. وقد تم تبنيها بالكامل مؤخراً من قبل وثيقة نتائج ريو 20+ في الأمم المتحدة في نيويورك، اقترحت مجموعة العمل المفتوحة التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة من أهداف التنمية المستدامة العالمية (SDGs) التي تضم 17 هدفاً و169 غاية، علاوة على ذلك، تم تقديم مجموعة أولية من 330 مؤشراً في مارس 2015، وتستند بعض أهداف التنمية المستدامة إلى ما سبق من الأهداف الإنمائية للألفية بينما يدمج البعض الآخر أفكاراً جديدة، (Hák, Janoušková, & Moldan, 2016, p. 565). ويعرض الجدول 01 أهداف التنمية المستدامة والتي يبلغ عددها سبعة عشر هدفاً، ويمكن القول أنه من العوامل التي تساعد في جعل الاقتصاد أكثر استدامة هي العناصر التالية: (Sustainable economy: One colour for each challenge, 2022)

- **الاستهلاك المسؤول:** هذا ينطبق على السلع والخدمات المقدمة، فالمستهلك ينبغي يكون واعياً بالشكل الذي يجعل عملية الشراء عملية رشيدة حيث يشتري ما يحتاجه فقط وأن يفضل المنتجات التي تكون في الموسم والمزروعة محلياً.
- **إعادة الاستخدام وإعادة التدوير:** لإطالة العمر الإنتاجي لبعض الأشياء أو تحويل النفايات إلى أشياء أخرى لتوفير الموارد الطبيعية.
- **التوجه للنقل المستدام:** تقول الأمم المتحدة، "في معظم البلدان ذات الدخل المرتفع، يعتبر النقل الشخصي هو مجال نمط الحياة الذي يساهم بأكبر مساهمة في البصمة العامة لنمط الحياة." منذ عام 1970، تنبعث تلك البصمة من غازات الاحتباس الحراري مرتين أكثر. ركوب الدراجات وركوب المواصلات العامة هي أفضل الخيارات للتنقل.
- **استخدام الاقتصاد التعاوني:** تتيح لنا المتاجر والتطبيقات المستعملة توفير شيء ما وإعطائه حياة أخرى. يمكننا تداول أشياء مثل الكتب وشراء سيارة إلخ من السلع التي يمكن إعادة استعمالها.
- **تحويل المنازل إلى أخرى أكثر كفاءة:** ينبغي التوجه إلى اقتناء الأجهزة الإلكترونية الموفرة للطاقة. والتي لا يستلزم أن تكون جديدة بل يمكن أن تكون مجددة أيضاً يمكن أيضاً استهلاك الطاقة من الألواح الشمسية أو غيرها من المصادر المتجددة.



الجدول 01: أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (17)

الهدف 01	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
الهدف 02	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية و تعزيز الزراعة المستدامة
الهدف 03	ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية للجميع في جميع الأعمار
الهدف 04	ضمان التعليم الجيد الشامل والعال والترفيع لفرص التعلم للجميع مدى الحياة
الهدف 05	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات
الهدف 06	ضمان توافر المياه وإدارتها بشكل مستدام وتزويد الجميع بمياه الشرب
الهدف 07	ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة و بطريقة مستدامة ومستدامة وحديثة
الهدف 08	تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام ،تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع
الهدف 09	بناء بنية تحتية مرنة ، وتعزيز الشمولية والمستدامة في التصنيع وتعزيز الابتكار
الهدف 10	الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها
الهدف 11	جعل المدن والمجتمعات المحلية شاملة وآمنة ومستدامة
الهدف 12	ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
الهدف 13	اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
الهدف 14	الحفاظ على المحيطات والبحار واستخدامها على نحو الموارد مستدام للتنمية المستدامة
الهدف 15	حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للأرض و النظم البيئية ، وإدارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي
الهدف 16	تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع والبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات
الهدف 17	تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

المصدر: (United Nations General Assembly , 2015, p. 14)



2. علاقة الألوان الاقتصادية بأهداف التنمية المستدامة: في إطار السعي أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة نجد أنه من الحري بنا التساؤل عن أي من ألوان الاقتصاد تتواءم معها ويقدم الجدول الموالي الإجابة عن هذا التساؤل.

الجدول 02: علاقة ألوان الاقتصاد بأهداف التنمية المستدامة

ألوان الاقتصاد	التأثير على أهداف التنمية المستدامة
الاقتصاد البني	تؤثر مخرجات الاقتصاد البني سلبا على جميع أهداف التنمية المستدامة رغم أن هناك من يقول أن للطاقة منخفضة الثمن بعضا من الفوائد
الاقتصاد الأبيض	يهتم هذا النوع من الاقتصاد بشكل أساسي بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه
الاقتصاد الأخضر	تستفيد جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر من الاقتصاد الأخضر
الاقتصاد الفضي	الهدف 01 والمتمثل في القضاء على الفقر، الهدف 02 المتمثل في القضاء التام على الجوع، بينما الهدف 03 يعنى بتحقيق الصحة الجيدة والرفاه، أما الهدف 04 يعنى بالتعليم الجيد والهدف 08 العمل اللائق ونمو الاقتصاد
الاقتصاد الأزرق	الهدف 03: الصحة الجيدة والرفاه، الهدف 06: المياه النظيفة والنظافة الصحية. الهدف 12: الإنتاج والإستهلاك المستدام، الهدف 14: الحياة تحت الماء الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية، الهدف 17: الشراكات من أجل الأهداف
الاقتصاد الأحمر	يعتقد البعض أن هذا الاقتصاد يعكس إيجابا على الهدف الأول والثاني، والثامن بينما قد توجد له آثار وخيمة على الهدف 06 و09، و11، و12، و13، و14، و15، و16.
الاقتصاد الأصفر	الهدف 07: طاقة نظيفة بأسعار معقولة، والهدف 13 والذي يتمثل في العمل المناخي،
الاقتصاد الرمادي	يمكن للاقتصاد الرمادي أن يؤثر سلبا على الهدف 01، الهدف 02، الهدف 03، الهدف 05، الهدف 10 والهدف 11
الاقتصاد البنفسجي	الهدف 03: الصحة الجيدة والرفاه والهدف 05 والهدف 08، الهدف 10 الهدف 11
الاقتصاد الأسود	أكثر ضررا من الاقتصاد الرمادي، ويؤثر سلبا على نفس النطاق الواسع من أهداف التنمية المستدامة الهدف 01 الهدف 02 الهدف 05، الهدف 08، الهدف 10، الهدف 11، الهدف 12، الهدف 14، الهدف 15، الهدف 16
الاقتصاد البرتقالي	تستفيد جميع أهداف التنمية المستدامة من الاقتصاد البرتقالي وخاصة الهدف 02، 03، 06، 07، 08، 09، 11، 13

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على (Matthews, The 10 Colors of the Economy and Sustainable Development Goals , 2022)

تأسيسا على ما ورد في الجدول السابق، فإن جميع ألوان الاقتصاد المعروضة والمقدرة بـ 11 لونا، لها آثار على أهداف التنمية المستدامة ، والألوان الاقتصادية التي تقدم أكثر وعدا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي الاقتصاد الأزرق والأخضر والأصفر والبنفسجي والبرتقالي، فضلاً عن الاقتصاد الأبيض، في حين أن التغيرات الاقتصادية المناسبة للقضايا العالمية البارزة قد تشمل إعادة صياغة عناصر الاقتصاد الأحمر، أما فيما يخص الاقتصاد



الرمادي والأسود والبنّي فهي تتعارض مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17، ويمكن تحويل الاقتصادين الرمادي والأسود من خلال توفير الحوافز التي تمكن الناس من كسب أجر معيشي داخل النظام، ومع ذلك ، فإن الاقتصاد البنّي لا يتوافق بشكل أساسي مع الجهود المبذولة لمعالجة مشاكلنا الاجتماعية والبيئية.

III. الألوان الاقتصادية في الجزائر وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة

بغية التخلص التدريجي من الآثار السلبية للاقتصاد البنّي والذي لا طالما كان سمة الاقتصاد في الجزائر برزت في السنوات الأخيرة الحرص على الالتحاق بركب التنمية المستدامة حيث بات مألوفا الحديث عن ألوان أخرى في الاقتصاد غير اللون البنّي والأسود والرمادي، وبدأ الحديث عن الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد البنفسجي، فالجزائر مؤخرا بدأت أكثر اهتماما بوضع سياسات تنبع من خصوصيات الاقتصاد الجزائري وترتبط ارتباطا وثيقا باستراتيجيتها للتنمية المستدامة.

1. التنمية المستدامة في الجزائر

لقد كان للجزائر ومنذ إستقلالها مشاركات دائمة بشأن القضايا البيئية، وإبتداء من فترة التسعينات، مهدت الجزائر دخولها إلى أجندة التنمية المستدامة بدأ من سن بعض الأدوات المؤسسية والتشريعية والدستورية، كان بدايتها في سنة 1994، حيث تم إنشاء مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستدامة بموجب توصيات مؤتمر ريودي جانيرو، وبعدها في سنة 2000، أنشأت الجزائر وزارة مخصصة للبيئة، لينشر بعدها بسنة مباشرة التقرير الوطني الأول عن حالة البيئة ومستقبلها للمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، كما أنشأت في سنة 2016 لجنة وزارية مشتركة تحت إشراف وزارة الخارجية تجمع بين مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات الوطنية المكلفة برصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر (تيجاني، 2021)، حيث اعتمدت الجزائر في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية ، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030

الجدول 03: متابعة أهداف التنمية المستدامة في الجزائر

الهدف	الهيئة المتابعة
القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة	وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة
الضمان للجميع الولوج للصحة والمعرفة وإعطاء النساء والأطفال مكانتهم كاملة	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
تطوير اقتصاد قوي يعود بالفائدة على الجميع ويعزز التغيير	وزارة المالية
حماية النظم البيئية لصالح جميع المجتمعات والأجيال القادمة	وزارة الموارد المائية والبيئة
جعل التضامن العالمي يعمل من أجل التنمية المستدامة	وزارة الشؤون الخارجية

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على: (زيدوني، 2018، صفحة 24)



2. الألوان الاقتصادية في الجزائر

1.2. الاقتصاد البني في الجزائر: يعد الاقتصاد البني من الاقتصاديات التي تعتمد في وتيرة نموها الأساسي إلى حد كبير على أشكال النشاط المدمرة بيئيا وخاصة الوقود الأحفوري كالفحم والنفط والغاز، حيث بلغت حصة الدول العربية عام 2020 من إجمالي انبعاث ثاني أكسيد الكربون العالمي ما يمثل 5,1% (المعترف بالله عوض، 2022، صفحة 48)، ولا زالت الجزائر تعتمد بشكل مفرط على الوقود الأحفوري في تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية من الطاقة، وساهم النفط والغاز الطبيعي بما نسبته 98.7% من إجمالي الاستهلاك الأولي للطاقة في البلاد في عام 2019، ويشكل النفط وحده نسبة 34.6% من الاستهلاك الأولي للطاقة، بينما ترتفع مشاركة الغاز الطبيعي إلى 64.1%، وهذا يعني أن استهلاك الطاقة الكهربائية الأحفورية في الجزائر له أضرار بالغة على المناخ والتنوع البيولوجي خاصة فيما يخص انبعاثات الغازات الدفيئة في الجو وما له من انعكاسات على الغلاف الجوي وتسببه بالاحتباس الحراري (مؤلف، 2006، صفحة 29).

وتتضمن أهم مشكلات التلوث في مياه الصرف غير المعالجة من الاستخدام الحضري والصناعي ومصاقل هيدروكربون البترول وتآكل السواحل، أما فيما يخص البترول فتتمر خطوط نقل البترول البحرية التي تنقل 150 مليون طن في العام (من إجمالي 500 مليون طن يتم نقلها في العام الواحد عبر البحر المتوسط) بالقرب من الساحل الجزائري، ويوازي هذا الحمل مرور 1 800 باخرة سنويا، بالإضافة إلى ذلك يمر أكثر من 50 مليون طن بترول عبر محطات البترول الموجودة في أهم الموانئ الجزائرية (أرزوي وبجاية وسكيكدة)، وهو ما يؤدي إلى خسائر على مستوى التشغيل بسبب فقدان كميات من النفط في البحر (10 000 طن/عام)، كما تتسبب عمليات التخلص من النفايات في إخراج 12 000 طن أخرى من النفط في مياه السواحل، الأمر الذي يرجع إلى عدم قدرة الجهات المختصة بالتخلص من النفايات على التعامل مع الكميات الهائلة التي تصلها، بالإضافة إلى ذلك يرجع التلوث النفطي إلى مياه الصرف من المناطق الحضرية والمصانع والأحوال السامة التي تخرج من محطات تكرير البترول في الجزائر ووهران وسكيكدة ومن إنتاج الغاز الطبيعي، وتحتوي إرسابات الموانئ والسواحل الجزائرية على تركيز عالي في الجمل وعلى تركيز عالي للهيدروكربون العطري متعدد الدورات PAH وذلك نتيجة لوجود العديد من الأنشطة المتعلقة بالنفط هناك (مؤلف، 2006، صفحة 29). ولا زالت الجزائر تعتمد بشكل مفرط على الوقود الأحفوري في تلبية احتياجات القطاعات الاقتصادية من الطاقة، وساهم النفط والغاز الطبيعي بما نسبته 98.7% من إجمالي الاستهلاك الأولي للطاقة في البلاد في عام 2019، ويشكل النفط وحده نسبة 34.6% من الاستهلاك الأولي للطاقة، بينما ترتفع مشاركة الغاز الطبيعي إلى 64.1%، وهذا يعني أن استهلاك الطاقة الكهربائية الأحفورية في الجزائر له أضرار بالغة على المناخ والتنوع البيولوجي خاصة فيما يخص انبعاثات الغازات الدفيئة في الجو وما له من انعكاسات على الغلاف الجوي وتسببه بالاحتباس الحراري (مؤلف، 2006، صفحة 30).

إن الجزائر وإيماناً منها بضرورة التخفيف من الاعتماد على الاقتصاد البني في سياساتها التنموية وضعت جملة من السياسات التي من شأنها المساهمة في تحقيق هذا الهدف نذكر منها (بورحلة و لعيسوف، 2021، صفحة 769):



- **الاستثمار في الطاقات الإنتاجية المستدامة لخلق ثروة ومناصب شغل:** مع بداية الألفية الثالثة وانتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية، وزيادة مداخل البلاد عرفت الجزائر سلسلة ضخمة من المشاريع العمومية في مختلف القطاعات والمجالات، فكانت البداية مع برنامج الإنعاش الاقتصادي (2010-2014)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، ثم برنامج توطيد النمو (2010-2014)، بحيث كانت أغلبية هذه الإستثمارات موجهة لقطاعات البنية التحتية، مع الأخذ بعين الاعتبار مجالات حماية البيئة وتوفير المياه.
- **تنويع الاقتصاد وتقليص الدعم (تحديد القطاعات الاستراتيجية):** وذلك من خلال الاستثمار في مختلف المشاريع الإنتاجية خاصة في قطاع الصناعة والفلاحة، لتخفيف فاتورة الاستيراد، والعمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورفع الدعم تدريجيا خاصة في قطاع المحروقات بهدف تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.

2.2. الاقتصاد الأصفر في الجزائر: أن التحول من الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأصفر لن يشكل عائقا بالنسبة للدولة والاقتصاد الجزائري وفقا للظروف التي يصنعها تتركز الجزائر الجغرافي المواتي لاستخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحارية في آن واحد، حيث تتوفر الجزائر جراء موقعها المتميز على أكبر حقل للطاقة الشمسية على مستوى حوض المتوسط بمتوسط إشراق للشمس يتجاوز 2000 ساعة سنويا وما مجموعه 169400 تيراواط ساعة/سنة من الطاقة الشمسية أي ما يعادل 5000 مرة استهلاك الكهرباء السنوي للبلاد، والجدير بالذكر أن إنتاج الطاقة الشمسية في الجزائر يعادل 60 مرة إحتياجات أوروبا من الكهرباء و04 مرات إحتياجات العالم بأكمله من هذه الطاقة، وإذا ما قارنا إمكانيات الطاقة الشمسية بإمكانيات الغاز الطبيعي في الجزائر فهي تساوي ما يعادل 37000 مليار متر مكعب، أي 8 أضعاف إحتياطات الغاز الطبيعي، كل هاته الأرقام والمعطيات تساعد الجزائر في تحقيق إنتقال طاقي سلس ومرن بدون تكاليف ضخمة. (حسين و خنافر، 2022، صفحة 1220). و يعتبر الاقتصاد الأصفر البديل المثالي للانتقال الطاقي في الجزائر والتي تعرف طلبا متزايدا على الطاقة، خاصة مع تراجع موارد النفط والغاز الأمر الذي يجعل من الضروري البحث عن وسائل أخرى، وذلك بالاعتماد على موارد طاقة الرياح والطاقة الشمسية الهائلة وغير المستغلة بالكامل، أي التنويع في مزيج الطاقة، كما أن التقليل من آثار إنبعاثات الغازات الدفيئة والمحافظة على المناخ تعد من الأسباب المؤدية للطلب المتزايد على الطاقات المتجددة، وكخلاصة يمكن القول أن من الانتقال إلى الاقتصاد الأصفر هو الحد من الملوثات التي تنتجها محطات إنتاج الطاقة الأحفورية، وبالجمل لا يولد إنتاج الطاقة الشمسية الحارية أو الكهروضوئية أي نوع من أنواع التلوث البيئي على الطبيعة أو الإنسان أو الحيوان سواء من المشتقات الصلبة السائلة أو الغازية. (حسين و خنافر، 2022، صفحة 1220)

3.2. الاقتصاد الأخضر في الجزائر: مما لاشك فيه توجه الجزائر إلى الاقتصاد الأخضر وإيلائه عناية خاصة، وإن ذلك ليس بالغريب كون أن الاقتصاد الأخضر من شأنه توفير فرص تنمية كثيرة سواء كان ذلك في مجال الصناعة، التوظيف أو الرفح من رفاهية الأفراد... إلخ. ويظهر الجدول 04 عددا من الإجراءات التي قامت بها الجزائر تكريسا



منها للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، حيث تم وضع عدد من الصناديق من أجل الحفاظ على البيئة، مكافحة التلوث و التصحر فضلا عن وضع عدد من الرسوم من أجل الحد من الانبعاثات الملوثة وكذا تخفيض حجم النفايات المنزلية والطبية.

الجدول رقم 04: الإجراءات المتخذة تكريسا للإقتصاد الأخضر

صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية	الصناديق والهيئات الخاصة بحماية وتمويل مشاريع البيئة في الجزائر
الصندوق الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم	
صندوق البيئة ومكافحة التلوث	
الصندوق الوطني لحماية الشواطئ والأماكن الساحلية	
الرسم على الوقود	الجباية الخضراء
الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي	
الرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة والمصنعة محليا	
رسم رفع النفايات المنزلية	
الرسم على الزيوت والشحوم وتخضير الشحوم	
رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالأنشطة الطبية	
الرسم الإضافي على المياه المستعملة ذات الاستعمال الصناعي	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (عبد الهادي ، 2017، صفحة 577)

إضافة إلى ما ذكر سابق فقد تم إنشاء مؤسسات عامة مهمتها المساعدة على تصور سياسات للتنمية المستدامة وتطبيقها، فتأسس المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، والمركز الوطني للتدريب البيئي، والمركز الوطني لتكنولوجيا الإنتاج الأنظف، وشبكة رصد نوعية الهواء، أما في مجال المياه، فتم إنشاء وكالة الحوض المائي، والمكتب الوطني للصرف الصحي، والمكتب الوطني للرّي والصرف، والشركة الجزائرية للمياه الصالحة للشرب، فمع موازاة تطبيق التسعيرة الجديدة لمياه الشفة والمياه المستخدمة في الصناعة والزراعة، يتم تقديم دعم لمبادرات الاقتصاد في الاستهلاك عبر استخدام تقنيات ملائمة في الرّي، مثل الرّي الموضعي والرش. وتم توفير مهن مرتبطة بالاقتصاد الأخضر لخلق فرص عمل للشباب، وتشكل إدارة النفايات مصدر عدد كبير من الوظائف الخضراء (بديار و بكرتي، 2019، صفحة 29).



الجدول 05: السياسات البيئية منطلق الاقتصاد الأخضر في الجزائر

السياسات البيئية	الهيئات المطبقة	السنة	المهام المنوطة لها
الهيئات الإدارية المطبقة للسياسات البيئية في إطار التنمية المستدامة	وزارة حماية البيئة والطاقات المتجددة في الجزائر	2017	توفير الحماية ضد التلوث، والتنسيق مع باقي الوزارات الأخرى
	المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة	1994	تقيم بدراسة الجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.
	المجلس الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة	2005	توجيه الإستراتيجية الشاملة لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
	المراصد البيئية	2002	
الهيئات المؤسسية في مجال الطاقة المتجددة في الجزائر	مركز تطوير الطاقات المتجددة	1988	جمع ومعالجة المعطيات من أجل تقييم دقيق للطاقات الشمسية، الريحية، حرارة الأرض الجوفية والكتلة الحيوية وصياغة أعمال البحث العلمي لتطوير إنتاج الطاقة النظيفة
	وحدة تطوير التجهيزات الشمسية	1988	تطوير التجهيزات الشمسية وإنجاز نماذج تجريبية تتعلق بالتجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري والاستعمال المنزلي أو الصناعي أو الفلاحي وغيرها.
	الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة استعمال الطاقة	1985	تنشيط تنفيذ سياسة التحكم في الطاقة وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار.
	وحدة تنمية تكنولوجيا السليسيوم	/	تطوير الوسائل الخاصة بتكنولوجيا المادة الأساسية للطاقة المتجددة.
	محطة تجريب التجهيزات الشمسية في أقصى الصحراء	1988	تطوير وتجريب التجهيزات الشمسية في الإقليم الصحراوي.
	شركة نيو إنرجي ألجيريا	2002	ترقية الطاقات المتجددة وتطويرها، وتعين المشاريع المرتبطة بها، وأهم مشروع من مشاريعها عام 2005 مشروع 150 ميغاواط تحجين شمسي غاز في حاسي الرمل، مشروع الخطيرة الهوائية بطاقة 10 ميغاواط في تندوف.

المصدر : من إعداد الباحثتين بالإعتماد على: (بغدادى و الهاشمي، 2021، صفحة 80)

4.2. الاقتصاد الأزرق في الجزائر: في ظل اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، والذي يعتبر مورد ناضب، أصبح من الضروري البحث عن سبل أخرى لتحقيق التنمية المستدامة، من أهمها التوجه نحو الاقتصاد الأزرق وذلك بتسخير مجموعة من البرامج والتدابير والقوانين لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى الاهتمام بمؤشرات الاقتصاد الأزرق من سياحة ساحلية إلى المحافظة على الموارد البحرية، حيث تعد الأقاليم الساحلية الجزائرية أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية المحلية، من سياحة شاطئية إلى صيد بحري وثروة سمكية، وهذا كله بفضل الإمكانيات التي تتوفر لدى بلدنا، حيث



يتمتد الساحل الجزائري على طول متعرج يقارب 1280 كلم، برصيف قاري متوسط عرضه بقدر ب 24 كلم واكثر اتساع له يبلغ 90 كلم، وبمساحة بحرية تقدر ب 9.5 مليون هكتار، في حين تقدر الثروة السمكية ب 580000 طن، وهي من اعلي المردودات علي مستوي البحر المتوسط، في حين تتوفر ولايات غرب البلاد علي اكبر احتياطي سمكي (بن عباس و لعور، 2019، صفحة 370). يشير الجدول رقم 06 إلى عدد من القوانين التي تم سنها بغية تأطير الصيد البحري واستغلال الشواطئ في الجزائر إلا أن القطاع لا يزال يحتاج إلى جملة من الدعائم من أجل تحقيق النتائج المرجوة منه

الجدول رقم 06 : البيئة القانونية للاقتصاد الأزرق في الجزائر

القوانين	السنة	المهام
قانون الصيد البحري وتربية المائيات	2001	يحدد ركائز استغلال الموارد الصيدية، ويعطي جملة من التعديلات تتعلق بالعقوبات والتعاريف الجديدة المرتبطة بالصيد البحري المسؤول وشواطئ الرسو والمرجان المصنع، وتحدد التعديلات المدرجة في إطار مشروع القانون الخاص بممارسات الصيد غير القانونية، والعقوبات بصفة أكثر دقة وصرامة لتعزيز طرق ووسائل المكافحة ورصد المخالفات، من خلال الرفع من قيمة الغرامات المالية ضد المخالفين، وتعزيز الوسائل التشريعية التي تسمح بمصادرة السفن وآلات الصيد المستعملة وسحب دفتر الملاحة البحرية والشطب من سجل رجال البحر
قانون التنمية المستدامة للسياحة	2003	- هدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل: • ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة • ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي • تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية
قانون متعلق باستغلال الشواطئ	2003	يحدد القواعد العامة لاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ، كما يهدف إلى تامين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة
قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية	2003	ويهدف إلى: • الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحي • ادراج مناطق التوسع والمواقع السياحية، وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم • إنشاء عمران مهياً ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية • المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية، من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (بن عباس و لعور، 2019، صفحة 371)

2.5. الاقتصاد البنفسجي في الجزائر: لقد احتلت الجزائر المرتبة 108 في مؤشر نسبة الصادرات الثقافية والابداعية من إجمالي صادرات التجارة الخارجية، حيث أن الصادرات الخارجية موزعة بالمنطقة مع إفريقيا مع حصة سوقية 45%



وأوروبا 29 % والأمريكيتين 18%، وتعتبر فرنسا أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين للبضائع الإبداعية في الجزائر، تونس، والولايات المتحدة، والمغرب، مصر وعمان ومالي وإيطاليا والإمارات العربية المتحدة والسعودية، فالجزائر التي لديها جاليات كبيرة من المهاجرين في البلدان الناطقة بالفرنسية والعربية، ما يعزز لديها فرصة لتصدير كما أنها ليست مستعملة لسوق النشر الرقمي لافتقارها الوصول إلى الإنترنت بطرق الدفع عبر الإنترنت (بن زيدان، سوداني، و بودية، 2022، صفحة 276).

الجدول رقم 07: ترتيب الجزائر وفق مؤشري كثافة التراث ومؤشر السياحة والسفر

مؤشر الكثافة الثقافية 2017	كثافة التراث	الكثافة السياحية	مؤشر الجاذبية الدولية		مؤشر التنوع	
			عدد الوافدين بالملليون 2018	عدد التحالفات الاستراتيجية 2019	كثافة نشر الكتب	إنتاج الأفلام الوطنية
الجزائر	25	118	2,45	94	58	97

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على (بن زيدان، سوداني، و بودية، 2022، صفحة 274)

يوضح الجدول رقم 07 أن الجزائر احتلت المرتبة 25 عالميا فيما يخص مؤشر كثافة التراث، والمرتبة 118 عالميا من أصل 136 دولة فيما يخص مؤشر الكثافة السياحية، أما مؤشر الجاذبية الدولية فقد تم تبيانها من خلال عدد الوافدين لكل بلد فالجزائر بلغ عدد الوافدين إليها حوالي 2,45 مليون وافد، واحتلت المرتبة 94 عالميا فيما يخص عدد التحالفات الاستراتيجية، بينما مؤشر التنوع، فنجد الجزائر تحتل المرتبة 58 عالميا فيما يخص كثافة نشر الكتب، والمرتبة 97 عالميا فيما يخص إنتاج الأفلام الوطنية.

الجدول رقم 08: مؤشري الكثافة الأكاديمية والأداء الاقتصادي في الجزائر

مؤشر الأداء الاقتصادي 2018				مؤشر الكثافة الأكاديمية 2019		
تصدير الخدمات الثقافية والابداعية إلى الخارج (%) من التجارة الخارجية	الميزانية الثقافية	التنمية الاقتصادية (بيئة الأعمال)	الكثافة الديموغرافية	التصاميم الصناعية	براءات الاختراع	
108	0,8	100	64,0	53	91	الجزائر

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على (بن زيدان، سوداني، و بودية، 2022، صفحة 275)

6.2. الاقتصاد الأبيض في الجزائر: انطلاقا من تعريف الاقتصاد الأبيض يمكن القول أنه يشكل أهمية بالغة لأصحاب المؤسسات الناشئة، فبفعل التحول إلى التقنية باتت الميزة التنافسية تتعلق بشكل كبير بطرق توظيف الأفكار والتسابق نحو الابتكار والتجديد، والجزائر اليوم والتحاقا منها بركب التنمية المستدامة تحفز على ولوج سوق العمل من خلال المؤسسات الناشئة من خلال وضع جملة من الآليات المرافقة وأجهزة الدعم فضلا عن محاولة توفير مناخ قانوني ياطر



سير أعمال مثل هذه المؤسسات لعل آخرها صدور القانون رقم 22-23 مؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1444 الموافق 18 ديسمبر 2022 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي ، دون أن ننسى السعي إلى ربط الشباب الجامعيين بسوق العمل من خلال مبادرات عدة فبالإضافة إلى إطلاق برامج الرقمنة المختلفة أطلقت وزارة التعليم العالي مشاريع التخرج الجامعي في شكل مشاريع مؤسسات ناشئة.

7.2. الاقتصاد الرمادي في الجزائر: تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من الاقتصاد الرمادي أو كما يعرف باقتصاد الظل، فالإقتصاد الجزائري يعاني من عدم توازن هيكلي يتمثل في عدم المقدرة على تنويع القاعدة الإنتاجية والاستمرار في الاعتماد على مورد طبيعي ناضب للدخل وهو البترول، ولما يعانيه أيضا من عراقيل سببها هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى البيروقراطية وطبيعة المناخ الاستثماري في الجزائر، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تنامي الاقتصاد الرمادي، هذا الأخير الذي ألقى بظلاله العكسية على التنمية المستدامة والتي سنحاول إيجاز بعضا من السلبيات في النقاط التالية:

- الإخلال بمبدأ التوزيع العادل للثروة.
 - انخفاض حصيلة الضرائب بسبب اللجوء إلى الأنشطة غير المنظمة، ما نتج عنه ارتفاع الغش الجبائي.
 - توجه الأنشطة الاقتصادية إلى الأنشطة غير المنظمة أكثر من الأنشطة المنظمة.
 - تنامي ظاهرة البيع بدون فاتورة، وبدون ضمان، وبدون خدمات ما بيع البيع وبدون تصريحات ضريبية.
 - تمركز الاقتصاد الغير رسمي بصفة كبيرة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات التجارية، الأمر الذي أثر سلبيا على هذا القطاع.
 - أرقام البطالة المعلن عنها غير دقيقة لكون جزء كبير من أفراد المجتمع ينطوون تحت خانة أنشطة الاقتصاد الرمادي.
 - تفاقم ظاهرة استيراد المنتجات المقلدة، والتي عملت على تهميش المنتجات الوطنية.
- تحاول الجزائر التقليل من حجم الأنشطة في الاقتصاد الموازي من خلال الترغيب في الدخول إلى الاقتصاد الحقيقي فمثلا ومن خلال قانون المقاول الذاتي الذي سبقت الإشارة إليه يتم التشجيع فئة الفري لانسر أو المستقلون على التصريح بأعمالهم مقابل جملة من المزايا على رأسها إعفاءات ضريبية والاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي.
- 4. مناقشة النتائج:**

لا يمكن إنكار الجهود التي تبذلها الجزائر في إطار سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فمن أجل ضمان العيش الكريم والتخلص من الفقر رصدت عدة منح مثل منحة البطالة والمصروفة لعدة أصناف من أفراد المجتمع ، كما ولا يخفى محاولة الجزائر التخلص من الاعتماد شبه الكلي على الاقتصاد البني من خلال العناية بعدد من الألوان الاقتصادية مثل الاقتصاد الأخضر و الاقتصاد الأزرق ، الأبيض والأصفر إلا أن الاقتصاد البني لا يزال لون الاقتصاد المهمين وهو ما يجعل ضرورة التفكير في المضي قدما في الاستثمار في المجالات النظيفة والتي تقوم على الطاقات الخضراء والمتجددة وعلى الابتكار والثقافة وكذا العناية بالبيئة. إن الاهتمام بالألوان الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة



يدخل أيضا في صلب الحياة اليومية للمواطن الجزائري، فالاستثماري الأخضر مثلا لا يكفي لتكريس الاقتصاد الأخضر بل انه من الضروري أن يقابله استهلاك أخضر وما يتطلب بدوره مستهلكا واع بأهمية الحفاظ على بيئته وعلى سلامة بيئة الأجيال القادمة.

الخاتمة:

إن التحولات التي يعرفها العالم سواء من ناحية التكنولوجيا والمعرفة، المناخ والبيئة، تطور عدد السكان وارتفاع عدد كبار السن على حساب الشباب والأطفال في أغلب بلدان العالم تجعل بدورها -التحولات- عدة قضايا تطفو إلى السطح على غرار الاحتباس الحراري، خدمة كبار السن وغيرها من القضايا.

بدورها تعددت أنواع وألوان الاقتصاد من أجل التأقلم مع التغيرات التي يمر بها العالم من جهة واستجابة منها لمتطلبات الاستدامة من جهة أخرى، فلم يعد الاقتصاد البني هو رمز الثروة بل أن الاقتصاد الأبيض مثلا والقائم على المعرفة قد يحل محله. وظهرت عدة ألوان للاقتصاد يرمز كل منها إلى مجال معين ينبغي للدول تبنيه (مثل الاقتصاد الأصفر، البنفسجي، الأزرق... الخ) من أجل الاستفادة من مزاياه أو الابتعاد عنه مثل الاقتصاد الرمادي والأحمر والأسود بغية تفادي ما ينجر عنه كما وترتبط هذه الاقتصادات بأهداف التنمية المستدامة والبالغ عددها سبع عشرة هدفا إما إيجابا بخدمة هذه الأهداف وإما سلبا بتهديد هذه الأهداف.

والجزائر بدورها وسعيا منها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ألوان الاقتصاد قامت بدعم كل من الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الأزرق، البنفسجي، الأبيض والأصفر خلال تهيئة البيئة القانونية والتشريعية الملائمة وكذا وضع عدد من الآليات والصناديق المساعدة. في حين نجد أنها تعمل جاهدة على تخفيف التبعية للاقتصاد البني والذي قد يشكل تهديدات في المستقبل سواء على الجانب البيئي من خلال الاضرار بالموارد النادرة وكذا التأثير السلبي على الجانب الايكولوجي الذي قد ينجر عنه عدة آثار على غرار الجفاف والاحتباس الحراري، أيضا فإن الجزائر تسعى إلى تقليص حجم الاقتصاد الرمادي من خلال إتاحة فرص عديدة للدخول إلى الاقتصاد الحقيقي.

• المراجع :

- مختار عبد الهادي . (10, 06, 2017). الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، الصفحات 566-585.
- التجاني، خ &، عجيلة، م. (2019). واقع وآفاق قطاعات الاقتصاد الأخضر في الجزائر. الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية. (p. ص 3) الوادي :جامعة الوادي.
- المعتز بالله عوض، ر، (2022). ماي. (01 دور الألوان الاقتصادية في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة بمصر. مجلة العلوم البيئية، المجلد 51 العدد p، 5) ص 67. 33



- أمينة بديار ، و لخضر بكرتي. (05 06, 2019). دور الاقتصاد الأخضر في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة أفاق للبحوث والدراسات.
- بغدادي ، ا & ، الهاشمي ، م (2021). جانفي .(01العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والسياسات البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر .مجلة المشكلة الاقتصادية والتنمية ، المجلد 01العدد p. (01ص ص 72 90
- بلشير ، ف ، غزيباون ، ع & ، بلشير ، ه (2020). جوان .(01الاقتصاد البنفسجي :الأهداف والفرص . مجلة المالية الأسواق ، المجلد 07العدد p. (02ص ص 230 246
- بن الحاج جللول ، ف & ، بن حراث براهيمي ، ح (2020). جويلية .(08الاقتصاد البنفسجي بين عملة الثقافة والحفاظ على الهوية الوطنية)الجزائر نموذجا .(مجلة الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 10عدد خاص p. (ص ص 172 187
- بن زيدان ، ف ، سوداني ، ن & ، بودية ، ف (2022). جوان .(01ملامح الاقتصاد البنفسجي في الدول العربية .دراسات اقتصادية ، المجلد 16العدد p. 266 279 (02،
- تيجاني ، ك .(2021). التنمية المستدامة في الجزائر .أكتوبر .
- جمال شوقي ، ا .(2020). ألوان الاقتصاد العشرة .مصر ، مصر :المجموعة العربية للتدريب والنشر .
- جيلالي ، أ (2022). جانفي .(01الاقتصاد البنفسجي، التنوع الثقافي والتنمية المستدامة علاقات تفاعلية . مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد 05العدد p. (01ص ص 392 412
- حسين ، ر & ، خنافر ، ع (2022). جوان .(01الاقتصاد الأصفر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر .مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية. p. 1219 (01، 09 ،
- زيدوني ، ح .(2018). مؤشرات متابعة اهداف التنمية المستدامة بعض جوانب التجربة الجزائرية : 07 .نوفمبر .
- سعيد حسن شوقي ، ا (2020). جويلية .(01الاقتصاد الأصفر كأحد ألوان الاقتصاد ودوره في تحقيق التنمية المستدامة .مجلة بحوث الشرق الأوسط)العدد p. (56ص ص 283
- شامية بن عباس، و أكرم لعور. (06 06, 2019). التوجه نحو الاقتصاد الأزرق... كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط. مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي .
- عادل زيدان ، أ (2022). جانفي .(3اقتصاديات الصناعات الثقافية والابداعية صناعة النشر أمودجا .المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات ، مجلد 3عدد p. (7ص ص 1 30
- عبد الرحيم محمد. (بلا تاريخ). الاقتصاد الابيض . تم الاسترداد من <http://dr-ama.com/?p=17684>
- غربي يسين ، س & ، محمدي ، س (2019). مستقبل واعد لتبني الاقتصاد الازرق المستدام كبديل للدول النفطية الساحلية دراسة حالة الجزائر .الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية .(p. ص ص 1 10 الوادي :جامعة الوادي.



- مسكين , ع & , زرقوط , ر . (2019). التوجه نحو الاقتصاد الأزرق وأثره على التنمية المستدامة .الملتقى الدولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية . (p. ص (4الوادي :جامعة الوادي.
- مؤلف , ب . (2006). القضايا البيئية ذات الأولوية في منطقة البحر المتوسط . كوينهاجن :تقرير وكالة البيئة الأوروبية.
- Buheji, M., & Ahmed, D. (2021). Forward: The Pandemic Calls for More Colours. International Journal of Inspiration & Resilience Economy .
- DIF, F. (2020, 05 05). Red, Green, or Blue Economy: Which Color is Best for Our Future? Récupéré sur <https://www.linkedin.com/pulse/red-green-blue-economy-which-color-best-our-future-fariel-dif>
- Hák, T., Janoušková, S., & Moldan, B. (2016, January). Sustainable Development Goals: A need for relevant indicators. Ecological Indicators, pp. 565-573.
- lemonde.fr. (2011, 05 19). L'économie mauve, une nouvelle alliance entre culture et économie. From https://www.lemonde.fr/idees/article/2011/05/19/l-economie-mauve-une-nouvelle-alliance-entre-culture-et-economie_1524674_3232.html
- Matthews, R. (2022, 06 03). Environmental Implications of Three Types of Economies: Brown, Blue and Green. Retrieved from <https://thegreenmarketoracle.com/2022/06/03/environmental-implications-of-three/>
- Matthews, R. (2022, 04 20). The 10 Colors of the Economy and Sustainable Development Goals .
- Matthews, R. (2022). Types of Economies and their Implications for Sustainability. the greenmarket oracle.
- THE INVESTOPEDIA TEAM. (2021, 09 30). Black Economy. Retrieved from investopedia: www.investopedia.com/terms/b/black-economy.asp
- unep.org. (s.d.). Green Economy.
- United Nations General Assembly . (2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development.